الفصل الثاني

المرحلة الأولى من الجهاد

ميوله الوطنية

بدتْ على المترجم ميوله الوطنية منذ حصوله على شهادة الحقوق، فاتجهت نفسه أول الأمر إلى خدمة الوطن بالكتابة والتأليف، وساعده على ذلك ذكاؤه وجلده على العمل وثقافته العالية، وشغفه بالاطلاع، وولعه بالمباحث، وكان يجيد الكتابة والحديث باللغتين العربية والفرنسية.

مقالاته ومذكراته

وقد راسل الصحف منذ تخرجه من مدرسة الحقوق؛ فكان يكتب سنة (١٨٧٧ و١٨٨٨م) المقالات في مجلة (الآداب) للشيخ علي يوسف بتوقيع (م. ف) لأن والده كان ينهاه عن الكتابة في الصحف والاشتغال بالسياسة؛ خوفًا عليه من أذى الإنجليز والحكومة.

وله مذكرات مخطوطة عن حوادث مصر وتاريخها من سنة (١٨٩١ إلى سنة ١٨٩٧م) في خمس كراريس، ويبدو من سياقها أنها كتبت تدريجًا وقت وقوع حوادثها، وهذا يدلك على ميل المترجم المبكر إلى التاريخ والمباحث التاريخية، وقد راجعتها فوجدتها تنتهي عند منتصف (١٨٩٧م)، وليست متحققًا من أنها نهاية المذكرات، فليس في ختام الكراس الخامس ما يدل على ذلك؛ بل يبدو لي أن الكلام منقطع ينقصه ما يليه، ولعل له تتمة عن الحوادث التالية فقدت أثناء التفتيشات التي حصلت خلال الاضطهادات التي استهدف لها الفقيد كما سيجيء بيانه. وعلى كل حال لم يبق محفوظًا من هذه المذكرات سوى هذه الكراريس الخمس.

محمد فريد عام ١٩٠٧، ونجله عبد الخالق
(الأستاذ عبد الخالق فريد القاضي بالمحاكم الوطنية سنة ١٩٤٨)

وتبدو روحه الوطنية في خواطره التي كان يدونها منذ سنة (١٨٩١م) تعليقًا على اضطرار حسين فخري باشا إلى الاستقالة من وزارة مصطفى فهمي باشا الأولى (ديسمبر سنة ١٨٩١م) تجده يقول: «ولقد نال جزاء بقائه في الوزارة بعد تعيين المستر سكوت مستشارًا للحقانية[1]، وقد كان من أكبر المعارضين في تعيينه ثم بعد استقالة رياض باشا من الوزارة، فلو كان استقال هو أيضًا في إحدى هاتين الفرصتين لخرج بشرفه؛ إلا أنه آثر البقاء في المنصب على حفظ شرف الاسم، فطرد

(١) في أواخر عهد وزارة رياض باشا، وكان فخري باشا وزيرًا فيها.

من الوزارة (لأني لا يمكنني أن أسمي استعفاءه إلا طردًا)، وهكذا سيكون الحال مع باقي الوزراء، فمن لم يرضخ منهم لطلبات الإنكليز أقيل من وظيفته وجيء بمن يكون في يدهم آلة يديرونها كيف شاءوا. فلو كان ذواتنا وكبراؤنا من ذوي الشرف وأصحاب النخوة لامتنعوا عن قبول الوظائف العالية؛ ولكن الكل يغار على ماهيته وأبهته أكثر مما يغار على اسمه واستقلال وطنه، وكيف يكونون غير ذلك وهم الذين ساعدوا الإنكليز على احتلال بلادهم ويساعدونهم الآن على إكمال ضمها لأملاكهم الواسعة بسيرهم هذا الذاهب باستقلال البلاد، فلا حول ولا قوة إلا بالله».

وقال في (يناير سنة ١٨٩٢م) تعليقًا على تولية الخديوي عباس الثاني أريكة مصر: «وجميع الأهالي مستبشرون بهذا الخديوي الجديد ويؤملون فيه عدم موافقة الإنكليز على مطالبهم المجحفة بحقوق الأمة».

وقال عن حوادث سنة (١٨٩٥م): «وافق يوم الثلاثاء ٥ رجب سنة ١٣١٢هـ أول يناير افتتاح سنة (١٨٩٥م) والحكومة على حالها من الضعف أمام تسلط الإنجليز، ولا أمل في تحسن الأحوال من جهة السياسة مطلقًا».

فتأمل في هذه الخواطر، تجد فيها روح الوطنية الصادقة التي تمجد التضحية في سبيل الوطن، وتألم لما يصيبه من الكوارث، وتستنكر من كبراء مصر إيثارهم المناصب والمنافع الشخصية على واجباتهم القومية.

مؤلفاته ورحلاته

وفي سنة (١٨٩١م) أخرج الفقيد حين كان وكيلًا لقلم قضايا الدائرة السنية كتابه «البهجة التوفيقية في تاريخ مؤسس العائلة المحمدية)، وهو تاريخ واف لمحمد علي باشا، ولا شك أن تأليفه هذا الكتاب، واتجاهه إلى نشر تلك الصفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي، يدلك على أنه وهو في الرابعة والعشرين من عمره -إذ كان يشغل وظيفة ممتازة، وأبوه ذلك الثري الكبير أحمد فريد باشا ناظر الدائرة السنية- لم

تقنع نفسه بما كان يقنع به معاصروه من المتعلمين، وبخاصة أبناء البيوتات الكبيرة، من الركون إلى المناصب وابتغاء الرقي فيها؛ بل تطلعت نفسه إلى المثل العليا، فأخذ يذكر قومه بمفاخر تاريخهم، لكي يذكي في نفوسهم روح الوطنية والإقدام، قال عنه (المؤيد)[1] الذي كان لسان حال الوطنيين وقتئذ في صدد تقريظ كتابه «البهجة التوفيقية»: إنه «الكاتب البليغ، والباحث المدقق، الشاب الأبي، الأديب الأريب، محمد بك فريد وكيل قلم قضايا الدائرة السنية، وأحد أعضاء الجمعية الجغرافية، صاحب المباحث المفيدة والمقالات الرنانة، وهو الشاب الذي تخلى منذ نعومة أظفاره عن علائق نشأة الفتوة، وشغف بالفضائل والآداب، فأدرك منها النصيب الأوفر والقدح المعلى، وتربى على تهذيب الأفكار وحرية الضمير كما يعهده بذلك أخصاؤه الذين عرفوا فضله، ولا ريب أن المطلع على مؤلفه هذا في سيرة المرحوم محمد علي باشا، وافية الأطراف والوقائع، شافية الأصول والفصول، متحريًا على الحقائق، خاليًا من التشيع والمتابعة، يعلم ما لحضرته من سعة التضلع وكمال الاطلاع وقوة البحث، مما لا يكون إلا من صفات الشيوخ وهو في غضارة الفتوة ونضارة الشباب».

ولما نقل إلى النيابة العمومية استمر في البحث والكتابة والتأليف، فكان في عمله يجمع بين الكفاية والوطنية.

ففي سنة (١٨٩٤م) أخرج كتابه «تاريخ الدولة العثمانية»، وقد قرظه المؤيد في عدد (٥ فبراير سنة ١٨٩٤م) ووصف المترجم بأنه «الكاتب المجيد محمد بك فريد وكيل النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية ونجل عطوفتلو فريد باشا ناظر الدائرة السنية».

(١) عدد (٢٨ مارس سنة ١٨٩١م).

ثم أخرج سنة (١٩٠٢م) كتابه عن «تاريخ الرومان» مشتملًا على تاريخ هذه الدولة إلى سقوط قرطاجنة، وقد نشر تباعًا من قبل في مجلة «الموسوعات» سنة (١٩٠٠ و١٩٠١م).

وله مقالات عدة أكثرها في (المؤيد) ثم في (اللواء).

وكان له ولع كبير بالسياحة؛ بدأ أسفاره بأوربا سنة (١٨٩٥م)[١]، فتمت له على توالي السنين زيارة أغلب ممالك أوربا وعواصمها وبلادها المشهورة، وزار تونس والجزائر والأندلس وبعض سواحل مراكش وطرابلس الغرب، ونشر عن سياحته في تلك البلاد رحلتين؛ إحداهما سنة (١٩٠١م) والأخرى سنة (١٩٠٢م)، وكان يوزعهما مجانًا تعميمًا للفائدة منهما، وله رحلة في بلاد النرويج في أقاصي شمال أوربا سنة (١٩٠٤م)، نشرت تباعًا في اللواء، وسافر في (إبريل سنة ١٩٠٥م) إلى الجزائر لحضور مؤتمر المستشرقين بعاصمتها «مدينة الجزائر»، وكان يصحبه المرحوم سلطان أفندي محمد رئيس الوفد المصري الرسمي إلى المؤتمر المذكور. وزار جنوب فرنسا لهذه المناسبة، وكتب عن المؤتمر وعن رحلته عدة مقالات في اللواء (مايو سنة ١٩٠٥م) انتقد فيها سياسة فرنسا في معاملة المسلمين في الجزائر، كما انتقد من قبل سياستها في تونس لمناسبة سياحته بها.

مجلة الموسوعات

وفي (نوفمبر سنة ١٨٩٨م) أنشأ مجلة «الموسوعات» باشتراكه مع الأستاذ أحمد حافظ عوض «بك» ومحمود بك أبي النصر، وهي مجلة علمية نصف شهرية، صدر العدد الأول منها في (غرة رجب سنة ١٣١٦-١٥ نوفمبر سنة ١٨٩٨م)، وله فيها

(١) كتب الفقيد في مذكراته المخطوطة عن حوادث سنة (١٨٩٥م) ما يلي: «سافرت إلى أوربا يوم الثلاثاء ١١ يونية الجاري على أحد وابورات شركة لويد النمساوية قاصدًا تريسته، ومنها إلى سويسرا ففرنسا، وهي أول رحلة لي في أوربا؛ مع أني ناهزت الثامنة والعشرين من عمري وكثير التشوف إلى السياحة وجوب البلاد واستطلاع طباع أهلها وعوائدهم».

عدة مباحث تدل على سعة اطلاعه وميله إلى البحث والتمحيص، والإحاطة بالموضوعات التي كان يكتبها؛ فمن آثاره فيها مقالة عن المواصلات البرقية في العالم (عدد ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٩٨م)، وسياحة الرحالة سفن هدين في أواسط آسيا (عددي ١٣ يناير و٢٧ يناير سنة ١٨٩٩م) و(إنجلترا وفرنسا بإفريقية) عدد (٢٦ إبريل سنة ١٨٩٩م)، و(الإنجليز في غرب إفريقية) عدد (٨ أغسطس سنة ١٨٩٩م)، (وكيف ضاع استقلال جزائر هاواي) عدد (٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٩م)، (وإنجلترا والترنسفال) عدد (٢١ سبتمبر سنة ١٨٩٩م)، (وإنجلترا في جنوب إفريقية) عدد (١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٩م)، (والروسيا في آسيا) عدد (١٦ يناير سنة ١٩٠٠م)، (وسكة حديد سيبريا) عدد (أول فبراير سنة ١٩٠٠م)، (وحرب الترنسفال) عدد (١٥ فبراير سنة ١٩٠٠م)، (والشركة الإنجليزية الإفريقية الشرقية) عدد (٣١ مارس و٣٠ إبريل سنة ١٩٠٠)، و(الروسيا في مملكة كوريا) عدد (١٣ يونية سنة ١٩٠٠)، والقسم المصري بمعرض باريس عدد (٢٨ يولية سنة ١٩٠٠م)، و(مطامع أوربا في الصين) عدد (١١ أغسطس سنة ١٩٠٠م)، و(مملكة الكامبودج) عدد (٨ نوفمبر سنة ١٩٠٠م)، و(رياسة جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية وكيفية انتخاب رئيسها) عدد (٥ فبراير سنة ١٩٠١م)، و(مسألة قناة نيكاراجوا) عدد (٢٠ إبريل سنة ١٩٠١م). وقد صدر آخر عدد من المجلة في غرة ربيع الثاني ١٣١٩هـ-١٧ يولية ١٩٠٩ (العدد ١٩ من السنة الثالثة).

محمد فريد
في الأربعين من عمره

استقالته من منصبه سنة (١٨٩٦م)

كانت ميول الفقيد الوطنية بادية عليه من عهد التحاقه بالمناصب الحكومية، ففي مذكراته التي تقدم الكلام عنها والتي بدأ في كتابتها سنة (١٨٩١م) تظهر هذه الميول بارزة في تعليقاته على الحوادث، ويبدو فيها على الأخص ميله إلى التحرر من قيود المناصب؛ إذ ينسب إلى كبار الموظفين ممالأة الاحتلال وتأييده في سياسته،

ولعله وهو يدون هذه الخواطر كان يترقب الفرصة المناسبة؛ لكي يحقق ما عزم عليه، ويستقيل من منصبه، وينطلق إلى الجهاد والعمل في سبيل الوطن.

وقد تهيأت له هذه الفرصة في قضية هامة ظهرت سنة (١٨٩٦م) على مسرح الحوادث السياسية، نعني بها قضية (المؤيد)، وخلاصتها أنه في خلال الحملة على دنقلة أرسل اللورد كتشنر سردار الجيش المصري تلغرافًا سريًّا إلى وزير الحربية في شهر (يولية سنة ١٨٩٦م) يختص بالحملة وصحة الجيش، فنشر «المؤيد» صورته في عدد (٢٨ يولية سنة ١٨٩٦م) تحت عنوان «أحوال الجيش المصري في الحدود» قال:

«تفيد التلغرافات الأخيرة الواردة من (كوشه) أمس على نظارة الحربية التفصيلات الآتية عن حالة الجيش المصري في الحدود.

وقد أظهر سعادة السردار أسفه وأنه لم يتمكن منذ أيام من إرسال التفصيلات؛ لأنه كان شديد القلق من الكوليرا التي انتشرت هناك في كل نقطة ومركز من مراكز خط المواصلات وفي المعسكرات». ثم قال:

«وقد حصل في أسوان بين عساكر الحضرة الخديوية الفخيمة ٢٩ إصابة توفي منها ١٥ شخصًا، أما في كروسكو فقد حصلت ٢٢ إصابة توفي منها ١٣. وفي حلفا ١٥٦ إصابة توفي منها ٩٨، وست وفيات في الجيش البريطاني». واستمر المؤيد في ذكر بيان الإصابات كما وردت في تلغراف السردار إلى أن قال: «ولم تحصل إصابات في الجيش بسواردة، وأمل سعادة السردار أن الاحتياطات التي اتخذت تدفع عنه غائلة الوباء؛ ولكن هذا الداء شديد الوطأة جدًّا بين اللاجئين إلي (سواردة) من الأهالي والآتين إليها من الجنوب بقصد الاحتماء، وقد توفي منهم عدد كبير، وقد تأخر وصول سكة الحديد إلى هنا بالنظر إلى سوء حالة الوابورات القديمة، وهذا استوجب تأخير وصول الأدوات اللازمة الكافية لاستمرار العمل فيها بدون انقطاع؛ وإلا فكان يجب أن يصل القطار إلى هنا من زمن طويل، ويوجد الآن وابوران جديدان في الطريق والمأمول أنهما يساعداننا، والوابورات المستعملة

اشتعلت أكثر من إحدى عشرة سنة، وأتأسف أن أقول لساعدتكم: إن فيضان النيل ليس بكاف لتسيير السفن البخارية في الشلالات، ويظهر أن الدراويش عولوا على المدافعة عن دنقلة؛ ولكن الصعوبات التي كانت توجد للآن أمامنا قد زالت ولذلك سنزحف لاحتلال الإقليم».

فرأت الحكومة في نشر هذا التلغراف إذاعة لأسرارها، وبحثت عمن نقله إلى المؤيد، وأسفر التحقيق عن اتهام توفيق أفندي كيرلس أحد مستخدمي مكتب تلغراف الأزبكية (الذي تلقى برقية السردار) بإفشاء سرها وإبلاغ البرقية إلى «المؤيد» كما اتهمت الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد بالاشتراك في التهمة، وكانت جريدة «المؤيد» وقتئذ هي لسان حال الوطنيين، فأقامت النيابة الدعوى العمومية على الشيخ علي يوسف وتوفيق أفندي كيرلس، وكان الغرض من هذه الدعوى إرهاب المؤيد، وتهديد من يساعده أو يعضده، وكان الفقيد وقتئذ وكيل نيابة بالاستئناف، وقد ظهر بميوله الوطنية، وشهد القضية حين نظرها أمام محكمة عابدين، وجاهر بعطفه على صاحب المؤيد، ومعارضته للاحتلال وسياسته، فأسرها الاحتلال في نفسه.

ونظرت القضية ابتدائيًّا أمام محكمة عابدين الجزئية برئاسة القاضي محمود خيرت بك، وتولى أحمد بك الحسيني الدفاع عن الشيخ يوسف، ودافع إبراهيم الهلباوي بك عن توفيق أفندي كيرلس، وكان في كرسي النيابة علي أفندي توفيق وكيل النيابة، وانتهت القضية بصدور الحكم (يوم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦م) ببراءة الشيخ علي يوسف وحبس توفيق أفندي كيرلس ثلاثة أشهر.

سخط الاحتلال وصنائعه على هذا الحكم وعلى القاضي الذي أصدره، كما نقموا من المترجم تظاهره بميوله الوطنية أثناء نظر القضية، وطلبوا من النائب العام نقله إلى إحدى نيابات الوجه القبلي، فأمضى ما أمر به، وصدر القرار بنقله في (نوفمبر سنة ١٨٩٦م) إلى نيابة بني سويف، على أن يكون مقره في مغاغة، ثم تقرر

نقل قاضي محكمة عابدين الذي أصدر الحكم إلى محكمة مصر الابتدائية، بدعوى أن نظام الجلسة لم يكن محفوظًا، وأشاعوا عنه أنه أفضى بالحكم قبل صدوره إلى الفقيد، وقد نفى الفقيد هذه الإشاعة في مذكراته، وقال عنها: إنها كذب وافتراء.

لم يقبل المترجم أمر النقل؛ إذ وجد أنه يمس استقلال القضاء، وأن فيه إهانة لشخصه، فقدم استقالته من منصبه، وقبلت فورًا في (٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٦م).

واستأنفت النيابة حكم القاضي الجزئي، ونظرت القضية (يوم أول ديسمبر سنة ١٨٩٦م) أمام محكمة الجنح المستأنفة، وكانت مؤلفة برياسة علي ذي الفقار بك وعضوية يوسف شوقي بك والمستر كامرون، وتأجلت إلى جلسة (١٥) منه، وفيها قضت بتأييد حكم البراءة بالنسبة للشيخ علي يوسف، وإلغاء الحكم بالنسبة لتوفيق أفندي كيرلس وبراءته، فكان لهذا الحكم كما كان للحكم الابتدائي رنة استحسان عام.

وقد أكبر الوطنيون من الفقيد استقالته من منصبه، وازدادوا إعجابًا بسمو أخلاقه، وتقديرًا لوطنيته وشجاعته، وعلت منزلته بينهم؛ إذ استهدف لاضطهاد الاحتلال وصنائعه، لاستمساكه بمبادئه الوطنية، وحرصه على استقلال القضاء.

أرسل إليه الأستاذ محمود أبو النصر «بك» كتابًا من باريس بتاريخ (٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦م) يصور له تقدير الناس لموقفه المشرف، قال:

«هاج بالي واضطرب خاطري إذ علمت بما قابلك به الاحتلال جزاء إخلاصك للوطن وتظاهرك بنصرة الحق دون أن تخشى لومة لائم، ولا سطوة حاكم؛ غير أني ما لبثت إلا ريثما رأيت الأمر طبيعيًّا وأذعنت بأن لا وجه للتهيج ولا معنى للتعجب، أليسوا باضطهادهم لمثلك عاملين بما تقضي به عليهم خدمة قومهم وبلادهم التي يفتدونها بالنفس والنفيس، بلى وما الذي كنت تنتظر غير ما عوملت به وقد عرف الخاص والعام شرف إحساسك ونبل قصدك وإخلاصك، وشهد القريب والبعيد بفضلك وشمم نفسك وعزة مقامك حتى أنزلك الإخوان منزلة

وحدك، تغبط عليها من بين أبناء الوطن عامة، وأنجال الذوات خاصة، وحياتك إنه لأقل ما كنت أنتظره لك من يوم رأيتك وعرفتك، فماذا نقول؟ اللّٰهم إن كانت سعادة الحياة في مثل ذلك الراتب الذي كنت تأخذه على شرط إماتة كل عاطفة شريفة فلا كانت الحياة، اللّٰهم إن كنت تربيت ونشأت في مهد الكمالات الإنسانية لمثل تلك الخدمة فلا كانت التربية، اللّٰهم إن كان كبر عليك اضطهادهم وشق عليك بغيهم فإنك لست عندنا بفريد، إن مطالب هذه الحياة منحصرة في أمرين: سعة الرزق ورفعة المنزلة؛ أما سعة الرزق فمن الذي مات جوعًا؟ والحمد لله لست إلى هذا الحد، وأما رفعة المنزلة فهو مطلب قد بلغته اليوم أكثر من ذي قبل، فلقد سموت بهذا الاضطهاد منزلة في قلبي أرفع من منزلته الأولى، ومثلي من المحبين الصادقين كثير، فاصبر ولا تجزع، واهنأ ودم كما كنت فريدًا».

اشتغاله بالمحاماة

انتظم المترجم في سلك المحاماة سنة (١٨٩٧م) عقب استقالته من منصبه، فقيد اسمه في جدول المحامين أمام المحاكم الأهلية في يولية من تلك السنة[1]، ثم قيد اسمه بعد ذلك محاميًا أمام المحاكم المختلطة، ولبث مشتغلًا بالمحاماة سبع سنوات.

وإذا لاحظت أنه أول من اشتغل بالمحاماة من أبناء الكبراء، وأنه آثرها على مناصب الحكومة، أدركت مبلغ شجاعته في الخروج على تقاليد عصره، وميله إلى الحرية والجهاد في سبيل تحرير بلاده، في وقت لم تكن هذه الميول شائعة أو مألوفة، فكان الفقيد حقًّا من دعاة الحرية والاستقلال في الحركة الوطنية.

قال «المؤيد» في عدد (١٧ يولية سنة ١٨٩٧م) ما يلي:

«قد اتخذ حضرة العالم الفاضل القانوني «محمد بك فريد» المحامي أمام محكمة الاستئناف والمحاكم الأهلية، محلًّا لأشغال المحاماة، في ملك المرحوم ثاقب باشا

(١) «المؤيد» عدد (٥ يولية ١٨٩٧م).

أمام الأجزاخانة الطليانية بشارع محمد علي، وما نعهده في كفاءة حضرة الفاضل وسعة علمه وقوة حجته سيكون خير كفيل لنجاحه في مهنته الجديدة، فيخدم بذلك وطنه ويخدم الحقوق الشخصية والعمومية أجل خدمة، ويكون لحضرات الفضلاء من أبناء كبراء مصر منه خير قدوة وأشرف مثال».

وقد اشتهر في المحاماة بالنزاهة والأمانة، وكانت لا يقبل قضية لا يرى صاحبها على حق، عرضت عليه إحدى الأميرات قضية صكوك «كمبيالات» بمبالغ طائلة على ورثة شخص كان قد حرر على نفسه هذه الصكوك، ولأنه كان يعلم بأصل هذه الصكوك وأن سببها غير مشروع، فقد رفض القضية، مع أن ظاهرها تؤيد النصوص القانونية، وكذلك كان شأنه في جميع قضاياه.

اعتزاله المحاماة

ثم رأى أن المحاماة تصرفه عن التفرغ للجهاد، فضحى بها واعتزلها في (أواخر سنة ١٩٠٤م)، كما ضحى بالمناصب من قبل، ومن ثم ازدادت صلته بالفقيد العظيم مصطفى كامل.

وثمة عامل آخر حداه إلى ترك المحاماة، وهو أنه كان يؤلمه ما يراه فيها من نكران الجميل، وبخاصة من عملائه في القضايا، ويبدو لك هذا مما كتبه في (لواء ٨ مايو سنة ١٩٠٥م) حينما اعتزل المحاماة إذ قال: «تركت الاشتغال بمهنة المحاماة لأتفرغ لأشغالي الخاصة بدل أن أهملها وأشغل بمهام الغير، فلا أرى غالبًا إلا نكران الجميل أو عدم الاعتراف بما يتحمله المحامي من المشاق، فلا يشكر إذا نجح، ويلام إذا خانه حظه في القضية، وأردت أن أخصص من وقتي المقدار الكافي لخدمة بلادي وأبناء وطني خدمة أعم وأنفع».

ويلوح لي أن نكران الجميل الذي لقيه من الأفراد في الدفاع عن قضاياهم الخاصة، قد لقي مثله بل أضعافه من الأمة، في الدفاع عن قضيتها العامة، كما يتبين

لك من تتبع تاريخه وهكذا ابتلي الفقيد بالجحود ونكران الجميل من كل ناحية، في جميع أدوار حياته الخاصة والعامة.

عودته إلى المحاماة

على أنه قد عاد إلى الاشتغال بالمحاماة في أغسطس سنة (١٩١١م) عقب خروجه من السجن بعد الحكم عليه في قضية (وطنيتي)، واتخذ مكتبه بجوار إدارة جريدة (العلم) بشارع الصنافيري (علي باشا ذي الفقار الآن) ولكن لم يدم اشتغاله بها طويلًا، وأرجح أن يكون الباعث له هذه المرة إلى العودة إلى المحاماة هو رغبته في أن تعوض عليه بعض ما خسر من المال في جهاده الوطني المتواصل، وأشك في أنه استطاع مع كثرة مشاغله الوطنية الجسام أن يكون قد حقق شيئًا مما كان يصبو إليه، وقد رأى أن مواصلة الجهاد لا تدع له مجالًا للتوفر على مهام المحاماة، فلما سافر إلى مؤتمر السلام في (سبتمبر سنة ١٩١١م)، أناب عنه الأستاذ محمد زكي علي المحامي، ليتولى شئون مكتبه، ولم يكد يعود إلى مصر في منتصف شهر نوفمبر من تلك السنة، ويستأنف عمله في المحاماة، حتى حوكم للمرة الثانية، على إثر خطبته في المؤتمر الوطني، وهجر مصر إلى منفاه في (مارس سنة ١٩١٢م).

صلته بمصطفى كامل، ومشاركته في أعباء الجهاد

ترجع صلة المترجم بمصطفى كامل إلى سنة (١٨٩٣م)، وفي ذلك يقول في خطبته التي ألقاها (يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٠٨م): إنه عرف مصطفى أيام أنشأ «مجلة المدرسة»، أي سنة (١٨٩٣م)، ثم تأكدت الصداقة بينهما منذ سنة (١٨٩٥م)، إذ تقابلا بباريس قبل أن يلقي مصطفى أول خطبه السياسية في مدينة تولوز في (٤ يولية) من تلك السنة، ومن ذلك العهد ظلا صديقين حميمين، وزميلين مخلصين في الجهاد، ويقول: إنه تعاهد ومصطفى كامل، والدكتور محمود لبيب محرم سنة (١٨٩٦م) على خدمة الوطن حتى الممات؛ وأول عمل شرع فيه ثلاثتهم تأسيس

جريدة أسبوعية باللغتين الفرنسية والألمانية، كان يديرها شاب ألماني هو المسيو هانس رزنر، واستمرت الجريدة في الظهور حتى وفاة المسيو رزنر، وفي ذلك الحين ترجم الثلاثة إلى العربية كتابه عن «مصر والاحتلال».

توثقت عُرى الصداقة والإخاء بين مصطفى وفريد، حتى صار فريد -كما أسلفنا في كتابنا عن مصطفى كامل- زميله المخلص، وصديقه الوفي، وعضده الأكبر في بعث الحركة الوطنية، لازمه وأيده في جهاده، وبذل له ما بذل من العون الأدبي والمادي، وأمده بماله، وظل وفيًّا له طول حياته، ثم حمل الراية بعد وفاته، فكان خير خلف لأعظم سلف. وتدل رسائل مصطفى كامل إلى فريد على ما بينهما من الود الصادق، والحب الخالص الثابت على مر السنين، فكلاهما كان يؤثر صاحبه على نفسه، ويضحي بنفسه من أجله، وتلك دلائل الإخلاص الحقيقي؛ وتطالعنا هذه الرسائل بما كان يعمر قلبيهما الكبيرين من الوطنية الصادقة، والعواطف النبيلة السامية.

أول كتاب عثرت عليه أرسله مصطفى كامل إليه في فيينا بتاريخ (٢١ أكتوبر سنة ١٨٩٦م)، وهو يدل على الود القديم بينهما، وفيه أفضى إليه بما بذل في ألمانيا والنمسا من الجهود لتعريف الرأي العام الأوربي بالقضية الوطنية، وقد أشار إليه المترجم في خطبته في تأبين مصطفى كامل، واقتبس بعض فقرات منه.

والكتاب الثاني أرسله من بودابست في (٢٦ أكتوبر سنة ١٨٩٦م) قال فيه:

«أخي الفريد حفظه الله:

بعد التحية والتسليم، والإعراب عن شوق عظيم، لا بد وأنك استلمت كل ما أرسلت إليك وطالعت صدى ما عملت، وعلمت بكل ما جرى وكان، ولا بد أنك سررت وفرحت، وأن روحك الطاهرة الشريفة الممتلئة حبًّا لمصر التعيسة وإخلاصًا، رضيت عن روح لا تقل عنها حبًّا للوطن وإخلاصًا، وأخالك تفكر كثيرًا فيَّ، وتود لو تكون معي تطوف البلدان مناديًا بنصرة المظلوم رافعًا صوتك ضد عدو الوطن الأسيف».

وقد أشار فريد إلى هذا الخطاب أيضًا في خطبته التي ذكرت، واقتبس منه فقرات أخرى.

وكتب إليه ضمن خطاب له من الأستانة (إستانبول) في (٣ نوفمبر سنة ١٨٩٦م) يقول: «كنت أحس بواجب مراسلتك ويسهل شوقي إليك قيامي بهذا الواجب نحوك، وأتلذذ حقًّا لمكابتة صديق مثلك أساس مودته محبة الوطن العزيز؛ أي أشرف وأجل إحساس عند الإنسان».

وكتب إليه من باريس في (١٩ يولية سنة ١٨٩٨م) كتابًا قال فيه:

«أخي الأعز حرسه الله:

بعد تقبيل وجنتيك وإهدائك أعطر السلام، وصلني هذا الصباح كتابك الكريم، فتقبلته بالترحاب والتكريم، وكنت في شغف شديد لاستلامه؛ لغياب أخبارك عني ثلاثة أيام، وليس ذلك بالزمن القليل.

لقد أدهشني في كتابك شكرك لي على مبادرتي بإجابة طلبك، إن هذا الشكر من غيرك جميل وواجب؛ ولكنه منك غريب وعجيب، فما بيننا من الود والإخاء يجعل مالك مالي، ومالي مالك، وحياتي حياتك، وحياتك حياتي، هذا ما أعتقده وما تعتقده أنت، فروحي تناجي روحك بالود والإخلاص في كل لحظة وفي كل آن، دمتا أخًا وفيًّا صادقًا، ودمت معي خادمين صادقين للوطن المحبوب».

وختم الخطاب بقوله:

«اكتب لي باكر من فيشي وأطلْ كتابك، واذهب يوم الخميس إلى (كوك) قبل الظهر تجد مني كتابًا أكتبه إليك باكر ليكون فيه وداعك، وبعض أمور أريد منك عملها في مصر. تقبلْ ألف قُبلة من صديقك الأول وأخيك الثاني».

مصطفى كامل

وكتب إليه من باريس في (٢٢ يولية سنة ١٨٩٨م) كتابًا قال فيه:

«أخي الأعز حرسه الله:

أُقبل وجنتيك ألفًا، وأهديك سلامًا عاطرًا، وأسأل لك الصحة الدائمة والسرور الكامل، وأدعو الله أن يسرك بشفاء حرمك المصون وسلامة نجلك الأمين[١]، إنه سميع مجيب».

إلى أن قال:

«أرجوك أن ترسل لي عدد المؤيد المؤرخ (٩ يناير) من هذه السنة، وهو المشتمل على الخطبة التي ألقيتها على شبيبة المدارس يوم احتفالها بعيد جلوس الخديوي؛ لأني في حاجة إلى ترجمتها ووضعها مع المجموعة.

سأكتب لك كل أسبوع مرة على الأقل، ولا تنس العائلة، أرسل سلامي لكل أفرادها، دمت ألف مرة لأخيك المخلص.

قبل لي وجنات الشقيق إبراهيم بك[٢]، وسلم لي على الفاضل حسن أفندي عبد الرازق[٣]، واسأله أن يبلغ سلامي العاطر لوالده العزيز[٤].

وإذا قابلت شوقي بك[٥] قبله لي مرتين، وقل له أن يرسل لي ما طبع من ديوانه مع صورته وأعطه عنواني».

---

(١) هو المرحوم «عبد الله فريد» نجله الأول، وقد توفي وله من العمر سنتان، أما نجله الثاني فهو الشاب النجيب الأستاذ «عبد الخالق فريد» وكيل النيابة (المستشار).

(٢) المرحوم «إبراهيم بك فريد» شقيق المترجم.

(٣) المرحوم حسن باشا عبد الرازق، وكان محاميًا بمكتب محمد بك فريد.

(٤) المرحوم حسن باشا عبد الرازق الكبير.

(٥) أمير الشعراء.

مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية
(١٨٧٤-١٩٠٨)

وقال في ختام خطاب إليه من باريس في (١٠ أغسطس سنة ١٨٩٨م):

«أقبلك في الختام ألف قبلة، وأرجوك أن لا تحرمني من أخبارك، وأن تعرفني عند وصول هذا إليك، دمت لمصر العزيزة ولخادمها الضعيف أخيك».

مصطفى كامل

وقال في خطاب آخر من باريس في (١٩ أغسطس سنة ١٨٩٨م):

«وغاية رجائي من الله -إن لم يسمع نداءنا ويخلص أوطننا- أن يحفظ لي ودك الصادق، وحبك الطاهر، تقبل ألف سلام من خير صديق لك ومن أخيك الشاكر العارف للجميل».

مصطفى كامل

وقال ضمن خطاب أرسل إليه من باريس في (٢٦ أغسطس سنة ١٨٩٨م):

«لك مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان، فحقًّا أنت الأخ الصادق الذي يضحي نفسه في محبة إخوانه، فدم لي يا مثال الوفاء، واعتقد أبد الدهر أن لك فيَّ أصدق الناس كافة، وأوفاهم إليك، فحياتي وروحي لك بعد الوطن العزيز».

وختم الخطاب بقوله: «سلامي العاطر لأخيك العزيز، ودمْ أنت ألف مرة وألف عام لأخيك المخلص».

مصطفى كامل

وقال ضمن خطاب له في باريس في (٢٤ سبتمبر سنة ١٩٠٦م):

«أخي الأعز فريد بك:

ألف قبلة وألف سلام، وبعد فقد استلمت خطاباتك، وقرأت اليوم مقالاتك وسررت بها للغاية، وإن ودك الصادق، وإخاءك الطاهر، ووطنيتك العالية، لما يكفيني في الحياة نعمة ونعيمًا وسعادة وسعودًا».

وقال في خطاب من نابولي في (٢٩ يونية سنة ١٩٠٧م):

«إني لو أردت أن أشكرك على صدق إخائك وتفانيك في خدمة المبدأ الذي وهبنا حياتنا له لما استطعت إلى ذلك سبيلًا، وحسبي أن أقول: إنك خير سلوى لي في هذه الحياة، التي كثرت أتعابي وهمومي فيها، فكنت الأخ الممتاز والعون في الشدائد».

هذه الرسائل التي تفيض إخلاصًا وحنانًا ونورًا، قد كتبها مصطفى على تعاقب السنين، وهو تصور لنا مقدار حبه لفريد، ومبلغ ما كان يجمع بينهما من الروابط

الأخوية والوطنية التي دامت بين الصديقين طوال سني الجهاد، وجعلت منهما البطلين العظيمين الذين بعثا في نفوس الجيل روح الوطنية والإخلاص[١].

وقد صحب فريد مصطفى في كثير من رحلاته بأوربا، واجتمعا بها معًا برجال السياسة والصحافة وكتابها المشهورين.

كتب مصطفى كامل إلى مدام جولييت آدم في (٢٦ يونية سنة ١٩٠٣م) يقول: «قد عزمت على السفر إلى أوربا في (١٧ يولية) وسأرافق صديقي فريد بك الذي حظي بمعرفتك لقضاء مدة العلاج في فيشى».

ولما أسس مصطفى كامل شركة ليتندار إيجبسيان وذى إجبشيان استاندارد في (نوفمبر سنة ١٩٠٦م) اكتتب فريد في رأس مالها بمبلغ كبير، وسافر معه في (ديسمبر سنة ١٩٠٩م) إلى أوربا لاختيار محرري الجريدتين والاتفاق مع أشهر الكتاب على الكتابة فيهما، وعادا معًا إلى مصر، وهي آخر رحلة اصطحبا فيها.

وفي (صيف سنة ١٩٠٧م) سافر مصطفى إلى أوربا، فأناب عنه فريدًا في إدارة الألوية الثلاثة، وكان يكتب دائمًا في جريدة ليتندار الفرنسية.

ولقد كان مصطفى يراه خير خلف له في قيادة الحركة الوطنية، فاختاره وكيلًا للحزب الوطني في أول جمعية عمومية له، وأوصى بانتخابه رئيسًا من بعده.

توجيهه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة (الجلاء)

كان الفقيد يحرص كل الحرص في جميع أدوار جهاده الوطني على توجيه المسألة المصرية وجهتها الصحيحة، وهي الجلاء، رسخت من نفسه هذه العقيدة في حياة مصطفى كامل، والتقى وإياه عند الاستمساك بها، فكان لا يدع فرصة تمر دون أن ينبه الأمة إلى خطر التحول عنها، فقد حدث بعد حادثة دنشواي أن تنبهت الأفكار

(١) أوردنا هذه الرسائل في كتاب «مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية» وأعدناها هنا لما يقتضيه سياق الحديث.

إلى وجوب المطالبة بالمجلس النيابي، فتوجه بعض المصريين بهذا المطلب إلى اللورد كرومر المعتمد البريطاني وصاحب الحول والطول وقتئذ في البلاد، فاستنكر المترجم هذه الوسيلة، وكتب في لواء (٢١ أكتوبر سنة ١٩٠٦م) مقالة جاء فيها:

«اطلعت بلوائكم الصادر أمس على كتاب إلى جناب قنصل جنرال بريطانيا العظمى موقع عليه من بعض إخواننا المصريين يطلبون فيه إنجاز ما وعدت به دولته على لسان أعاظم رجالها من منح مصر مجلسًا نيابيًّا يشارك الحكومة في سن القوانين واللوائح ويراقب تنفيذها، وهي أريحية يمدح عليها حضرات الموقعين على هذا الخطاب، ولكن بما أن مركز إنجلترا في مصر مركز غير شرعي اتخذته بالسياسة وعضدته بالقوة، فلا يجوز لمصري أن يعترف به؛ بل تجب المطالبة بالجلاء بكل شفة ولسان، في كل وقت وآن. أما طلب المجلس النيابي فيجب عرضه على سمو أمير البلاد وحاكمها القانوني بتقديم العرائض إلى مقامه السامي من أعيان المصريين وعامتهم؛ إذ إن كلهم سواء في المطالبة بحقوق البلاد المهضومة؛ وهذه فرصة ثمينة يجب على أعضاء مجلس شورى القوانين أن ينتهزوها ليبرهنوا للأمة التي وضعت فيهم ثقتها بأنهم محافظون على حقوقها جهد طاقتهم، وبكون ذلك بأن يقرروا بالإجماع رفع عريضة لسمو أمير البلاد يطلبون منه أن يمنح مصر ما منحها ساكن الجنان والده من قبل، ويسجلون تلك العريضة في محضر جلساتهم. وعلى كل حال فمن حق الأمة أن تقوم بهذا الواجب بنفسها بتقديم العرائض إلى سمو الأمير مباشرة؛ لا إلى قنصل دولة محتلة بغير حق شرعي لا تكسبه القوة إياه مهما طال أمد الاحتلال، فإن الحق يعلو ولا يعلى عليه».

وحدث في سنة (١٩٠٧م) أن أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية اعترضوا على ما بعث به اللورد كرومر إلى حكومته في (مارس سنة ١٩٠٧م) ردًّا على مقترحات الجمعية العمومية، وأرسلوا إلى السير إدوارد جراي وزير خارجية بريطانيا ينتقدون اللورد؛ ولكنهم نعتوا الحكومة البريطانية في رسالتهم بما يشبه

الاعتراف لها بمركز القوامة على مصر، فلفت الفقيد نظرهم في عبارة معتدلة إلى الأخطاء السياسية الواردة في ردهم، قال: «ليسمح لنا حضرات النواب الكرام الواضعين لمذكرة الرد على ما اتهم به اللورد كرومر أعضاء الجمعية العمومية أن نناقش بلطف ما تضمنه خطابهم من الأخطاء، بعد أن امتدحنا همتهم وشكرناهم على فكرتهم، ورجونا لهم أن يكونوا أكثر نفعًا وأفيد عملًا لبلادهم وأمتهم التي وضعتْ ثقتها فيهم وعقدت آمالها عليهم.

قرأنا الخطاب المحرر منهم إلى السير جراي أولًا؛ فوجدنا أن عبارته لا تليق بمن يمثلون أمة ذات كرامة وشرف؛ إذ جاءت ملأى بكلمات التفخيم والإجلال لوزير إنجلترا؛ مع أن المقام كان مقام دفاع عن الحق وإظهار للحقيقة، لا مقام تودد إلى الوزير.

ولو قال حضرات النواب: إنهم لاحظوا مركز المخاطب فتأدبوا معه وخاطبوه بما يليق به، أجبناهم بأنه كان في استطاعتهم أن يأتوا بعبارة تدل في آنٍ واحد على سامي أدبهم وعلو نفسهم.

أما وقد جاء خطابهم في بعض عباراته بعكس ما نعهده في همتهم، فإننا نذكرهم بأن الأمة التي ينوبون عنها لا ترضى أبدًا أن تظهر أمام رجل مهما كان كبيرًا عظيمًا بمثل هذا الخشوع المخجل والخنوع المشين، وخصوصًا إذا كان ذلك الرجل من العاملين لهدم استقلال بلادهم وسلب حريتها.

تغنى الواضعون للخطاب بعدالة إنكلترا العالية، ولا ندري من أين لهم هذا الصوت الجميل ومن أي قلم سالت هذه «العدالة» بعد أن أجمعت أقلام الأمة كلها على ظلم الحكم البريطاني وتعسفه لما أرخى له العنان في المحكمة المخصوصة بدنشواي!

وقد ارتكب النواب خطأ سياسيًّا غير هذا الخطأ الأدبي بوصفهم الأمة الإنكليزية، «بالقيمة» على أمور مصر، مع أن الرسميات السياسية تحرم مثل هذا

الاعتراف، خصوصًا إذا صدر من لفيف من أعضاء الجمعية العمومية وإن كانوا في ردهم مجردين عن الصفة الرسمية ولا ينطقون إلا عن لسان أنفسهم.

ولعل كلمة «القيمة» فلتت من قلم الكاتب دون أن ينصرف ذهنه إلى معناها السياسي، أو يعلم أن فيها شبه اعتراف بوجود الإنكليز بمصر، في حين أنه لا يوجد مصري واحد بل ولا أمة في العالم تعترف رسميًّا بهذا الوجود.

وقد جئنا بهذه الملحوظات، لا لنقف موقف اللائمين المؤنبين لحضرات النواب؛ بل لنعرب لهم عن شعور الأمة، ورأيها في مذكرتهم، ولندعوهم بحق وطنيتهم وإخلاصهم أن يعيدوا طبع المذكرة ويحذفوا منها ما شوه محاسنها، وليس ذلك بعزيز على قوم هم نخبة سراتنا وأغنيائنا».

وكان يقاوم دائمًا كل حركة ترمي إلى التراخي في مبدأ الجلاء أو تضعف من الروح الوطنية، اعتبر ذلك في موقفه حين استقال اللورد كرومر في (إبريل سنة ١٩٠٧م) على إثر حادثة دنشواي، فقد كانت استقالته فوزًا مبينًا للحركة الوطنية، وأرادت الحكومة معارضة روح الابتهاج التي قوبلت بها بحركة مضادة لها، وأوعزت بإقامة حفلة تكريم له، فتألفت لهذا الغرض لجنة[1] من وزراء الحكومة وبعض كبار الأعيان، فكان لتأليف هذه اللجنة وقع سيئ وأثر أليم في نفوس الوطنيين، وكتب الفقيد مقالة تفيض وطنية تحت عنوان «المطالبة بالحقوق-الفرق بيننا وبينهم» ضرب فيها المثل بوطنية البوهيميين التي سجلها تاريخهم، ثم قال:

(١) كان أعضاؤها مصطفى فهمي باشا رئيس الوزارة في ذلك الحين والوزراء وهم: حسين فخري باشا، وسعد زغلول باشا، وأحمد مظلوم باشا، وبطرس غالي باشا، وإبراهيم فؤاد باشا، ومحمد العباني باشا، وبعض كبار الشخصيات البريطانية ولفيف من كبار الأعيان المصريين الموالين للاحتلال مثل: مصطفى رياض باشا رئيس الوزارة الأسبق، ومحمد شواربي باشا، ومحمود سليمان باشا رئيس حزب الأمة، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش إلخ.

«أمَّا نحن فيوجد من بيننا من يقول بمجاملة الظالم القاهر، وتقبيل اليد التي نضرب بها فيقوم منا نفر «ولو أنه قليل» للاحتفال بوداع عميد الدولة المحتلة؛ أي الرجل الذي سعى لهدم استقلالنا وجعل بلادنا مستعمرة إنجليزية، وسنسمع الخطب التي ستلقى في هذا الاجتماع، وهي لا بد أن تكون باللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وكلها إطراء وثناء على من هدم التعليم بلغة البلاد وسعى جهده في إضعاف اللغة العربية بالمدارس، فنحن ممن يرى أن كل عمل مهما كان بسيطًا يعمل للورد كرومر يعتبر سياسيًّا مهما قال أنصار الاحتلال: إنه عمل يقوم به بعض من غمرهم اللورد بإحسانه؛ بل نقول: إنه مسبة لأرواح شهداء دنشواي ولمسجونيها اللذين ما يزالون يرسفون في القيود والأغلال ضحية لسياسة الفرد ضد رغائب أمة يزيد عددها على اثني عشر مليونًا، وإذا كان الموظفون المصريون يستحقون اللوم على قيامهم بمثل هذا الاحتفال، فالخارجون عن هيئة الحكومة يستحقون هذا اللوم أضعافًا مضاعفة، خصوصًا ومنهم من رزقه الله بسطة في الرزق أو نال أعلى الوظائف وأسمى النياشين، وأصبحوا ولا مطمح لهم في الوظائف».

وصفوة القول أن الفقيد كان في المرحلة الأولى من جهاده مؤمنًا بالمبدأ الوطني الذي اتخذه مصطفى كامل أساسًا للحركة الوطنية، وهو الجلاء، وظل مثابرًا عليه مناضلًا عنه طول حياته، لا يقبل فيه ترددًا ولا هوادة.